

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/42/6 (Introduction)
23 April 1987
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثانية والأربعون

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩*

مقدمة

المحتويات

المفحة

٢

مقدمة

* مستمد الميزانية البرنامجية كاملة كما توافق عليها الجمعية العامة
في : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ٦
(A/42/6/Rev.1)

٤٨٤٤ ح 87-09869

Digitized by UNOG Library

مقدمة

الف - ميزانية برنامجية مقترحة انتقالية

١ - أعدت هذه الميزانية البرنامجية الشاملة المقترحة للأمم المتحدة لفترة السنتين خلال فترة اتسمت بوجود أخطار تهدد سلامة المنظمة من الناحية المالية وشهدت إعادة تقييم لدورها وأنشطتها . وعند تقديم هذه الميزانية الى هيئات الاستعراض ، في منتصف عام ١٩٨٧ ، كانت الحالة المالية لاتزال مزعزعة وكانت الاصلاحات الرامية الى زيادة كفاءة المنظمة وقوتها قد بدأت لتوها تأخذ سبيلها الى التنفيذ . واحتراما للمنظمة والقواعد ، بما في ذلك الموعد النهائي لتقديم الميزانية البرنامجية المقترحة الى لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، تعين اصدار التعليمات الى المكاتب والادارات قبل ان تتم الجمعية العامة نظرها في تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة . ومن ثم لزم ان تضع هذه التعليمات تلك الاعتبارات في الحسبان . وقد طلب الى مديري البرامج بمورة رئيسية استخدام الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ بوصفها اساسا ومقياسا بالنسبة للأنشطة المقبلة والموارد المطلوبة . وقد استخدمت الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩^(١) لتقرير محتوى الميزانية البرنامجية ، وطلب الى المكاتب والادارات اعداد العناصر البرنامجية في حدود هيكل البرامج الفرعية لهذه الخطة المتوسطة الاجل ، على ان تضع في اعتبارها في الوقت نفسه البرامج التي ستلزم في التسعينات . وفيما يتعلق بتنفيذ التدابير المنشورة في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ بشأن استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة ، ستلزم فترة من الوقت لترجمة هذه التدابير الى تعديلات برنامجية وميزانية محددة . ومن ذلك بوجه خاص ، ان نتائج الدراسة المتعلقة بهيكل اداء الجهاز الحكومي الدولي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي التي عهد بها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لن تكون متاحة قبل الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة ، في عام ١٩٨٨ .

(١) "الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٦" (A/37/6 و Corr.1) و "الملحق رقم ٦ ألف" (A/37/6/Add.1) ، و "المرجع نفسه ، الملحق رقم ٦ بء" (A/37/6/Add.2) .

٢ - وفي ظل هذه الظروف ، فإن ما يقترحه الأمين العام هو في جوهره ميزانية برنامجية انتقالية . وهناك ستة ملامح رئيسية لهذه الميزانية البرنامجية المقترحة يلزم تأكيدها :

(أ) تقوم هذه الميزانية البرنامجية المقترحة على أساس الهياكل التنظيمية للأمانة العامة وتعكس الصورة التي كانت عليها تلك الهياكل في نهاية عام ١٩٨٦ . وتصديا للزمة المالية وتمشيا مع القرار ٢١٣/٤١ نما وروحا ، هناك عدة تغييرات تنظيمية شرع فيها الأمين العام أو خطط لها أثناء الجزء الأول من عام ١٩٨٧ . ولا تظهر هذه التغييرات في الميزانية البرنامجية المقترحة ، لأنه لم يتسن في معظم الحالات تعيين أثارها بدقة من ناحية البرامج والموارد في وقت يسمح بإدراجها في الكرامات . ومن شأن الاقتصاد على بيان بعض الجوانب من بعض المقررات التنظيمية التي اتخذها الأمين العام أن يفسد في هذه المرحلة ترابط الميزانية البرنامجية المقترحة . وستدمج تدريجيا نتائج التغييرات الهيكلية في الأمانة العامة في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ وفقا لما هو مذكور أدناه في الفقرة ٢ ،

(ب) تعكس هذه الميزانية البرنامجية المقترحة انعدام التغيير تقريبا في عدد الوظائف ورتبها وتوزيعها داخل الأمانة العامة . وفي كل باب يوجز الأنشطة المقترحة وما يتصل بها من موارد ، تظهر جميع الوظائف الحالية ، حتى الشاغرة منها . ولم تقدم مقترحات لالغاء أي وظائف أو انشائها أو رفع رتبها . ومع ذلك فإن تكلفة هذه الوظائف قائمة على افتراض أن عددها الاجمالي سيخف بصورة كبيرة في نهاية عام ١٩٨٩ . وبناء على ذلك ، طبقت في حساب تكلفة هذه الوظائف معدلات للدوران - أو معدلات للشواغر - تبلغ ١٣,٥ في المائة للفئة الفنية وما فوقها وما يجاوز ٧,٥ في المائة لفئة الخدمات العامة والفئات المتملة بها . وقد أعلنت الجمعية العامة ما يلي :

"تعتبر النسبة المئوية المشار إليها في التوصية ١٥ (ينبغي تخفيض العدد الكلي للوظائف المدرجة في الميزانية العادية بنسبة ١٥ في المائة في غضون ثلاث سنوات ؛ وينبغي تخفيض عدد الوظائف المدرجة في الميزانية العادية من رتبة وكيل الأمين العام ورتبة الأمين العام المساعد بنسبة ٢٥ في المائة في غضون ثلاث سنوات أو أقل ، مع اجراء تخفيض مماثل في الوظائف من هاتين الرتبتين الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية) ، التي تم التوصل اليها بطريقة عملية ، كأهداف لدى صياغة خطط الأمين العام التي سيقدمها الى الجمعية العامة لتنفيذ تلك التوصية ؛ وبالإضافة الى ذلك يرجى من الأمين العام أن ينفذ هذه التوصية بمرونة..." .

أما المقررات التي سيتخذها الأمين العام بشأن موقع الوظائف التي ستلغى داخل هيكل الأمانة العامة ، فستدمج تدريجيا في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ . ولن يحقق التخفيض بأكمله قبل نهاية فترة السنتين ؛

(ج) وهناك ملحق رئيسي ثالث للميزانية البرنامجية المقترحة هو استمرارية محتواها البرنامجي . وقد أدمج عدد من التغييرات المنهجية وفقا لما هو مذكور أدناه في الفرع بـاء من هذه المقدمة . بيد أن الميزانية البرنامجية المقترحة الانتقالية تمثل بوجه عام حصرا كاملا للأنشطة التي عهد إلى الأمين العام بالاطلاع بها في إطار الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ . وهذه الأنشطة هي إلى حد بعيد جدا استمرار لتلك التي يجري تنفيذها في سياق الميزانية البرنامجية المعتمدة للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ . ونظرا إلى الظروف التي أحاطت بأعداد هذه الميزانية البرنامجية المقترحة ، حسبما ذكر أعلاه ، فإن اتباع هذا النهج كان أمرا لا مفر منه . وهو أيضا نهج يتماشى مع ما طلبته الجمعية العامة في القرار ٢١٣/٤١ من أن ينفذ تخفيض حجم الأمانة العامة ، مع تفادي جملة أمور من بينها حدوث أثر سلبي على البرامج . بيد أن من الواضح أن نتائج مختلف التدابير والدراسات والاستعراضات التي قررتتها الجمعية العامة في القرار نفسه ستؤثر ، بل وينبغي أن تؤثر في مرحلة ما على طبيعة برامج الأمم المتحدة ومحتواها وعددها وطرق تنفيذها . وبعض هذه التغييرات ، التي يرجح أن يكون لها تأثير ايجابي على درجة ملاءمة وفعالية الأنشطة المتضمنة في البرامج والبرامج الفرعية والعناصر البرنامجية ، سيكون قد حدث قبل أن تعكس الميزانية البرنامجية المقبلة للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ التوجهات الواردة في مخطط تلك الميزانية وفي الخطة المتوسطة الأجل للجزء الأول من العقد التالي ؛

(د) رابعا ، تختلف هذه الميزانية البرنامجية المقترحة اختلافا ملموسا عن الاقتراحات السابقة من حيث أنها تتضمن تقديرات تتعلق بأنشطة ذات طابع دائم كان ينتج عنها في الماضي طلبات اضافية سنويا لرصد الاعتمادات . وهذا التجديد الهام طلبته الجمعية العامة في القرار ٢١٣/٤١ . أما مستوى تقديرات الموارد في هذه الميزانية البرنامجية المقترحة فهو أقل مما تم رصده لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ ، رغم ادراج هذه النفقات التي جرت العادة على اضافتها بعد اعتماد التقديرات الأولية ؛

(هـ) تمشيا أيضا مع ما قرره الجمعية العامة في قرارها ٢١٣/٤١ ، تتضمن هذه الميزانية البرنامجية المقترحة تقديرات مخفضة لسفر الموظفين وخدمات الخبراء الامتشاريين . وتخفيض الموارد المخصصة للسفر يؤثر أيضا على سفر ممثلي الدول الاعضاء لحضور الدورات السنوية للجمعية العامة ؛

(و) قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة ، عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تقريراً مستقلاً عن إنشاء صندوق للطوارئ . وادراج ذلك الصندوق في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ ، أمر ستبت فيه الجمعية العامة عند استعراضها لتقرير لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية عن هذا الموضوع .

٣ - وفي ضوء طابع هذه الميزانية البرنامجية المقترحة الانتقالية لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ وخصائصها وامكانياتها المحدودة ، فإن عملية النظر فيها من قبل الهيئات التشريعية وهيئات الخبراء المعنية ستختلف أيضاً ، بحكم الضرورة ، عن الممارسة السابقة . وفهم الأمين العام في هذا الخصوص هو على الوجه التالي :

(أ) سيكون معروفاً على لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ، في دورتيهما المقبلتين في نيسان/أبريل - أيار/مايو ، في جملة أمور : '١' الكرامات والتصدير والمقدمة التي توجز الخصائص الرئيسية للميزانية البرنامجية المقترحة والجدول المختصرة ؛ '٢' وبيانات استهلاكية أو ورقات غرفة اجتماع مرفقة بأبواب الميزانية التي تأثرت بقرارات اتخذها بالفعل الأمين العام وتقييم ملة رسمية بين التغييرات التنظيمية وهيكل الأبواب ؛ '٣' والتقرير المرحلي للأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة (٢١٢/٤) ؛

(ب) وفي حين أن للكرامات هيكل ومحتوى برنامجيين لا يمكن تنفيذ القرار (٢١٢/٤) ، فإن لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ستبلغان ببعض الجوانب والنتائج البرنامجية للقرارات التي يتخذها بالفعل أو يزمع اتخاذها الأمين العام . وستنقل هذه المعلومات عن طريق التقرير المرحلي وعن طريق البيانات الاستهلاكية المشار إليها أعلاه . وستناقش لجنة البرنامج والتنسيق الجوانب البرنامجية للتقرير المرحلي وللميزانية البرنامجية المقترحة ومتقدم توصيات بشأنها . وستضمن تقرير لجنة البرنامج والتنسيق ، في جملة أمور ، مجموعتين من التوصيات ، تنقسمان رسمياً إلى فرعين أو فئتين مقابلين لبعضين من جدول الأعمال هما ، الميزانية البرنامجية المقترحة والتقرير المرحلي مع إيرادات امتدادات ترافقية مناسبة ؛

(ج) طبقاً للإجراءات المعتادة ، سيقدّم الأمين العام إلى لجنة البرنامج والتنسيق ، بنهاية دورتها العادية ، بياناً عن الأثر في الميزانية البرنامجية

(البند ٤-٨ من الأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم ، فضلا عن المادة ٢-٦ من النظام المالي) وسيوضح هذا البيان الآثار المترتبة على التوصيات المقدمة من لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة ، على النحو الوارد في الكرامات . وستقوم اللجنة الاستشارية باستعراضه هو وتقرير لجنة البرنامج والتنسيق (وستقدم توصيات بشأنه) ، الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والى اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة ؛

(د) سيكون معروضا على اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة : '١' الكرامات حسبما قدمت الى لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ؛ '٢' تقريراً لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، هما والبيان المتعلق بالآثار في الميزانية البرنامجية (المرفق بتقرير لجنة البرنامج والتنسيق) وتوصيات اللجنة الاستشارية بشأن هذا البيان (مرفقة بتقريرها أو كجزء منه) ؛ '٣' بعض التقديرات المنقحة لعدد قليل من أبواب الميزانية ؛ بما في ذلك تلك الواردة في الفقرة ٢٥ ؛

(هـ) بعد اعتماد الجمعية العامة للميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ ستطبع الميزانية وتصدر في نيسان/ابريل ١٩٨٨ ؛

(و) وبعد ذلك سيقتضى الامر عرض التقديرات المنقحة على الجمعية العامة في عام ١٩٨٨ ، كي تعبر عن استمرار تنفيذ القرار ٢١٣/٤١ ، بما في ذلك التغييرات التي يمكن ادخالها على هيكل الجهاز الحكومي الدولي والآثار التي يستتبعها ذلك على هيكل الدعم في الامانة العامة .

باء - الجوانب البرنامجية البارزة

٤ - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ هي الاخيرة في سبيل تنفيذ الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩^(١) . وهي مضافة في اطار أهداف واستراتيجيات الخطة المتوسطة الاجل ، بصيغتها المنقحة^(٢) . كما أنها تتبع بدقة

(٢) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/39/6)

و Corr.1) والمرجع نفسه ، الدورة الحادية والاربعون ، الملحق رقم ٦ (A/41/6) .

هيكل البرامج والبرامج الفرعية في الخطة والاضافات اليها وتنقيحاتها ، وتأخذ في الاعتبار القرارات والمقررات ذات الصلة ، التي اتخذتها المؤتمرات الخاصة التي عقدت بعد اعتماد الخطة وتنقيحاتها واعتمدها الهيئات الحكومية الدولية . ومن بين التغييرات القريبة العهد التقييمات المتعلقة باستراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة ، وبمؤتمر الامم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين وبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ . ومن أحدث التنقيحات للخطة اضافة البرنامج الرئيسي المتعلق بتخطيط البرامج والتنسيق ليكون الفصل ٣٠ . ومن الاضافات الاخرى الى الخطة برنامجان في اطار الفصل ٢ بشأن المسائل السياسية الخاصة ، والولايات الخاصة .

٥ - وقامت الامانة العامة ، للمرة الاولى ، بعرض الأنشطة الواردة في اطار البرنامج العادي للتعاون التقني (الباب ٢٤) من الناحية البرنامجية ، بدلا من الشكل الرجعي الاثر الذي كان مستخدما من قبل .

٦ - والميزانية البرنامجية تبقي على الأنشطة التي صدر بها تكليف ، على الرغم من انخفاض مستوى الموارد الناتج أولا ، عن الازمة المالية التي بدأت في عام ١٩٨٦ ، ثم عن مقرر الجمعية العامة الوارد في قرارها ٢١٣/٤١ بخفض الوظائف بنسبة ١٥ في المائة بحلول نهاية عام ١٩٨٩ مع تجنب الاثر السلبي على البرامج . وبذلك ، لم يخف حجم النواتج بما يتناسب مع تخفيض الموارد في كل برنامج . والى حين الانتهاء من اعادة تشكيل هيكل الامانة العامة وما يتبع ذلك من اعادة اسناد المسؤوليات عن البرامج في نهاية عام ١٩٨٩ وقيام الدول الاعضاء بتحديد الاولويات في سياق الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ ، فان الامانة العامة تعتزم الابقاء على المستوى الحالي للنواتج ليكون اطارا برنامجيا لها . بيد ان نوعية بعض هذه النواتج قد تميز بسبب استمرار حالات النقص في الموارد .

٧ - وتعطى الاولوية في الميزانية البرنامجية المقترحة لموضوعين : الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا والنهوض بالمرأة ، ويتولى المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي تنسيق استجابة المنظمة لقرار الجمعية العامة د-١٣/٢ بشأن برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ . وتطلع بالأنشطة ذات الصلة مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي واللجنة الاقتصادية لافريقيا وادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية وادارة التعاون التقني لغراض التنمية ومؤتمر الامم المتحدة للجسارة

والتنمية واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة شؤون الإعلام .

٨ - والولاية التشريعية التي تقضي بالوفاء باحتياجات الأنشطة المحددة المتعلقة بالمرأة في بعض البرامج يجري تنفيذها في الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ عن طريق إدراج هذه الأنشطة ، للمرة الأولى ، في برامج المستوطنات البشرية والتنمية الصناعية والطاقة والنقل والاتصالات والسياحة والتجارة الدولية والتنمية ، والعلم والتكنولوجيا ، بالإضافة إلى البرامج التي وردت فيها سابقا بشكل بارز وهي التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية والسكان والاحصاءات وقضايا التنمية وسياساتها والأغذية والزراعة والبيئة والموارد الطبيعية والإعلام .

٩ - وقد وضعت الاعتمادات المدرجة تحت بند المساعدة المؤقتة للاجتماعات في المراكز الرئيسية الثلاثة للمؤتمرات في الأمم المتحدة - نيويورك وجنيف وفيينا - على أساس المتوسط السنوي للاعتمادات/النفقات في السنوات الخمس الماضية . وليس من المتوخى اعتماد أي مبالغ إضافية في الميزانية تحت هذا الوجه من الإنفاق ، على نقيض الممارسة المتبعة في فترات السنتين السابقتين . ومن شأن مستوى الموارد المحدد في الميزانية أن يمكن المنظمة من توفير ما يكفي من خدمات المؤتمرات على أساس الافتراض بأن خطة الاجتماعات والمؤتمرات لن يطرأ عليها أي تغيير عن السنوات الخمس الماضية نتيجة لمقرارات أجهزة تقرير السيادة .

١٠ - ومن التغييرات البرنامجية الأخرى تضمين التقديرات الأولية للأنشطة ذات الطابع الدائم التي تجدد الجمعية العامة ولاياتها سنويا . وقد وضعت التقديرات ذات الصلة لفترة السنتين بأكملها على أساس برامج العمل ذات الصلة التي وافقت عليها الجمعية العامة لعام ١٩٨٧ . بيد أن الاعتمادات المدرجة في الميزانية البرنامجية المقترحة تأخذ في الاعتبار المعدل الفعلي لتنفيذ برامج العمل تلك على مدى فترات السنتين الثلاث السابقتين .

١١ - وفيما يتعلق بالنواتج في مجال الخدمات المشتركة ، فإن المعلومات توفر بشكل أوضح . فقد وضع قدر أكبر من مؤشرات الأداء التمثيلية على أساس التقارير المقترحة عن أداء البرنامج في فترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ وعلى أساس الخبرة المكتسبة في عام ١٩٨٦ .

١٢- وقد زاد بإضافة إدارة الشؤون السياسية والوصاية وانتهاء الاستعمار ، عدد الأبواب التي تتضمن عناصر برنامجية تحدد فيها الأولوية العليا أو الأولوية الدنيا ، وحيث تمثل كل فئة نحو ١٠ في المائة من الموارد المطلوبة .

١٣- وقد تم إنهاء عدد من عناصر أو نواتج البرامج على أساس انه قد فات أو انها ، أو أنها ذات منفعة حدية أو عديمة الجدوى . ويرد بيان بهذه العناصر البرنامجية في المرفق التاسع لهذه المقدمة ، ويقترح إعادة توزيع بعض الوظائف في فترة السنتين المقبلة . ويرد في الجدول أدناه موجز لتحديد الأولويات وحالات الانتهاء وإعادة توزيع الوظائف .

الميزانية	بـ	تحدد	واحد على	بميسن	البرامج	الاولويات	الاقتـل	انهاء عنصر	اعادة
١						لا	لا	لا	لا
٢	الف (الف)	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
٣	الف (جيم)	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
٣	باء	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
٣									
٤		نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
٥	الف	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
٥	باء	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا
٦		نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا
٧		نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا
٨		نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا
٩		نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
١٠		نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا
١١		نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا
١٢		نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا
١٣		نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا
١٤		نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا

(١) فيما عدا مجلس الاغذية العالمي .

الميزانية	باب	تحديد واحد على	برنامج	انهاء عنصر	اعادة
الميزانية	باب	الاولويات	الاقبل	البرامج	
١٥		نعم	لا	نعم	نعم
١٦		نعم	لا	لا	لا
١٧					
		نعم	لا	لا	لا
١٨		نعم	نعم	لا	لا
١٩		نعم	لا	لا	لا
٢٠		نعم	لا	لا	لا
٢١		لا	لا	نعم	نعم
٢٢					
		نعم	لا	لا	لا
٢٣		نعم	لا	نعم	نعم
٢٤		لا	(ب)	نعم	نعم
٢٥		لا	لا	لا	لا
٢٦		نعم	نعم	(ج)	لا
٢٧		نعم	نعم	نعم	نعم
٢٨ ألف					
		لا	لا	لا	لا
٢٨ بـ		نعم	لا	لا	لا
٢٨ جيم		لا	لا	نعم	نعم
٢٨ دال		نعم	لا	نعم	نعم
٢٨ هـ		لا	لا	نعم	نعم

(ب) يظهر لأول مرة في شكل عرض البرنامج .

(ج) توقفت ممارسة ادراج عناصر البرنامج في اطار أجهزة تقرير السياسة في البرنامج الرئيسي "العدل والقانون الدوليان" حيث أن تلك الأجهزة تقدم تقارير عن أعمالها الى الجمعية العامة مباشرة .

الميزانية	باب	تحديد واحد على	برنامج	انتهاء عنصر	اعادة	التوزيع
الميزانية	باب	الاولويات	الاقبل	البرامج		
٢٨ واو	شعبة مراجعة الحسابات الداخلية	لا	لا	لا	لا	لا
٢٨ زاي	الادارة ، جنيف	لا	لا	لا	لا	لا
٢٨ حاء	مصروفات متنوعة	لا	لا	لا	لا	لا
٢٨ طاء	الانشطة الممولة على نحو مشترك	لا	لا	لا	لا	لا
٢٨ ياء	الخدمات الادارية ، فيينا	لا	لا	لا	لا	لا
٢٨ كاف	الخدمات المشتركة ، نيروبي	لا	لا	لا	لا	لا
٢٩	خدمات المؤتمرات والمكتبة	لا	لا	لا	لا	نعم

١٤- وتخفيض عدد الوظائف الذي يتوجب تنفيذه بنهاية الميزانية البرنامجية المقترحة سيتطلب جملة امور من بينها ابتكارات تكنولوجية تسد الفجوة في الموارد ، وذلك إذا أريد الإقلال إلى أدنى حد من الاثر السلبي على البرامج وسيواصل مجلس الابتكارات التكنولوجية البحث عن مثل هذه التحسينات .

١٥- ويتبين من تحليل النمو في التكاليف حسب القطاعات والبرامج الرئيسية حدوث زيادة بالنسبة للتوجيه التنفيذي والادارة ودعم البرنامج ، مقابل حدوث نقصان بالنسبة لاجهزة تقرير السياسة عموما وبرامج النشاط . والنقصان تحت بند اجهزة تقرير السياسة عموما يرجع بالدرجة الاولى إلى قصر المبالغ المدفوعة لتغطية تكلفة مفسر ممثلي الدول الاعضاء الذين يحضرون دورات الجمعية العامة العادية على الممثلين من اقل البلدان نموا . أما النقصان تحت بند برامج الانشطة بنفس معدل النمو الحقيقي السالب تقريبا على النحو الذي تعكسه الميزانية ككل فناجم عن التخفيضات في الاعتمادات المدرجة للخبراء الاستشاريين ومفر الموظفين والتغيرات في شكل العرض ، وترد الآن بعض الانشطة في كل من الاونكتاد ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوصفها خدمات دعم مشتركة لا في اطار "برامج النشاط" . ونتيجة لذلك فإن قطاع الدعم المشترك يظهر نموا حقيقيا يفوق المتوسط . وبالإضافة الى ذلك فإن قطاع الدعم المشترك يشمل قدرا من النمو يعزى الى زيادة الاحتياجات فيما يتعلق بالتأمين الصحي بعد الخدمة والبنود ذات الصلة التي تعكس احتياجات مشتركة ناشئة عن الانشطة في جميع اجزاء الميزانية .

١٦- وعلى غرار ما حدث في الميزانيات السابقة ، تم استثناء أنشطة محكمة العدل الدولية من تطبيق الأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج ، والجوانب البرنامجية للميزانية ، ومراقبة التنفيذ وأصالي التقييم ، وفقا للفقرة الفرعية (١) من المادة ١٠١-١ ، من هذه الأنظمة والقواعد .

جيم - الجوانب المالية البارزة

١- عناصر التقديرات

١٧- تقل تقديرات الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ بنحو ٣٠,٥ من ملايين الدولارات أو بنسبة ١,٨ في المائة عن الاعتماد المنقح لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ وهذا المستوى المنخفض من الاحتياجات الذي يمثل نقصانا نسبته ١,٥ في المائة في النمو الحقيقي يرجع بالدرجة الاولى الى الخطوات الاولى التي اتخذت لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ ، ويمكن دراسته على أفضل وجه من حيث العناصر الثلاثة للتقديرات على النحو الوارد بالتفصيل في المرفق الاول ، والموجز أدناه :

بملايين دولارات الولايات المتحدة

١ ٧١١,٨	اعتمادات ١٩٨٧-١٩٨٦ المنقحة
(١١٨,٤)	١ - اعادة تقييم أساس الموارد
(٦,١)	٢- النمو في الموارد
	٣- اعتماد لتغطية معدلات التضخم
<u>٩٤,٠</u>	للفترة ١٩٨٩-١٩٨٨
(٣٠,٥)	المجموع الفرعي
<u>١ ٦٨١,٣</u>	التقديرات الاولى لفترة السنتين ١٩٨٩-١٩٨٨

٣- أساس الموارد المعاد تقييمه

١٨- على عكس الميزانيات البرنامجية السابقة لفترات السنتين ، فإن أكثر الجوانب أهمية في مقترحات فترة السنتين القادمة ترد في اعادة تقييم أساس الموارد لا فسي النمو المقترح في الموارد . والاعمال الجديدة الرئيسيان اللذان يؤثران على مستوى أساس الموارد هما تسوية خصم الدوران على النحو المبين في الفقرة ٢ (ب) أعلاه وإدراج الاعتمادات التي كانت غير متكررة سابقا في أساس الموارد لتوفير موارد متكررة للأنشطة ذات الطابع الدائم . وهذان العملان يُعَبَّرُ عنهما بوصفهما "تعديلات خاصة" في المرفق الثاني ، الذي ترد به تفاصيل إعادة تقييم أساس الموارد حسب الأبواب وعوامل التعديل . ويمكن ايجاز عوامل التعديل هذه في الميزانية البرنامجية ككل على النحو التالي :

بملايين دولارات الولايات المتحدة

١ ٧١١,٨	اعتمادات ١٩٨٧-١٩٨٦ المنقحة
(٦٣,٤)	١- البنود غير المتكررة ، ١٩٨٧-١٩٨٦
٣,٢	٢- الأثر المرجأ للنمو في ١٩٨٧-١٩٨٦
	٣- اعادة تقدير التكاليف حسب أسعار
٣٠,٠	سرف العملات في ١٩٨٧*
	٤- اعادة تقدير التكاليف حسب مستويات
(١,٤)	التضخم في ١٩٨٧
<u>(٧٧,٨)</u>	٥- تعديلات خاصة
<u>١١٨,٤</u>	المجموع الفرعي
<u>١ ٥٩٣,٤</u>	أساس الموارد المعاد تقييمه

* انظر الفقرة ٣٤ أدناه .

١٩- ومن شأن تعديل عوامل الدوران بنسبة مئوية قدرها سبع نقاط ونقط النقطة ليصبح معدل خصم الدوران ١٣,٥ في المائة بالنسبة للوظائف من الفئة الفنية وما فوقها ، و ٧,٥ في المائة بالنسبة للوظائف من فئة الخدمات العامة والفئات ذات العلة ، أن يسفر عن تسوية ملبية بنحو ٩٢ مليون دولار بمعدلات ١٩٨٧ .

٢٠- وأدرجت احتياجات اضافية بنحو ٥٩,٥ من ملايين الدولارات من أجل التعديلات المتعلقة بالانشطة الدائمة التي كانت تمول فيما سبق على أساس غير متكرر . وفيما يلي العناصر التي تتألف منها الاحتياجات الاضافية البالغة ١٩,٥ من ملايين الدولارات .

المباب	النشاط	بملايين دولارات الولايات المتحدة بمعدلات ١٩٨٧
٣	الشؤون السياسية والوصاية وإنهاء الاستعمار	٨,٧
	<u>الفعل العنصري</u>	٠,٩
	ناميبيا	٧,٢
	كمبوتشيا	<u>١,٦</u>
٢٢	حقوق الانسان	١,١
٢٧	ادارة شؤون الإعلام	١,٤
٢٩	خدمات المؤتمرات والمكتبة	٦,٩
٢١	الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٥,٤
		<u>١,٤</u>
		<u>١,٥</u>
	المجموع	<u>١٩,٥</u>

وترد في الكرامات كل على حدة المبررات التفصيلية للمبالغ المعينة التي ينطوي عليها الامر . أما رصيد التعديلات الخاصة ، بعد مراعاة خصومات الدوران الجديدة وإدراج الانشطة الدائمة فهو مبلغ ملبي قدره ٤,٢ من ملايين الدولارات ويرجع ذلك لمجموعة متنوعة من العوامل ، يرد تفصيلها في الكرامات كل على حدة .

٢١- وأما البنود الأخرى في اعادة تقييم الاساس فتسير وفق النمط المتبع في فترات السنتين السابقة (١) فالتخفيض البالغ ٦٢,٤ من ملايين الدولارات فيما يتعلق بالبنود غير المتكررة في فترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ يمكن الاخذ بمنهجية موحدة في الميزانية ؛ (ب) والزيادة البالغة ٢,٢ من ملايين الدولارات في التسوية المتعلقة بالاشتر المرجس للنمو والموافق عليها لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ منخفضة نسبيا بسبب انخفاض مستوى النمو الموافق عليه لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ ؛ (ج) كما أن التسويات المتعلقة

بالاثر المرجح للنمو وإعادة تقدير التكاليف حسب أسعار صرف العملات في ١٩٨٧ وحسب مستويات الأسعار تسيير وفق الانماط السابقة . والمبلغ السلبي البالغ ١,٤ من ملايين الدولارات في التسوية المتعلقة بالتضخم في مستوى الأسعار من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٧ هو الاثر الصافي للتخفيض البالغ ٢١,٦ من ملايين الدولارات في معدلات الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين في عام ١٩٨٧ الذي يقابله زيادات في وجوه أخرى بمقدار ٢٣ مليون دولار . أما المبلغ المطلوب لتسويات أسعار صرف العملات في السنة الأولى من فترة السنتين فينشأ بمدد التغيرات في أسعار صرف العملات في الفترة من بداية عام ١٩٨٦ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ عندما تم تحديد أسعار الصرف الجديدة المعمول بها في الميزانية في سياق تقرير الاداء الاول عن فترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ .

٣- النمو في الموارد

٢٢- ترد في المرفق الاول التخفيضات في النمو في الموارد وقدرها ٦,١ من ملايين الدولارات . وهذه التخفيضات هي الاثر الصافي للتخفيضات المقترحة البالغة ٢٤,٧ من ملايين الدولارات في الموارد المتكررة ، والاحتياجات الاضافية البالغة ١٨,٦ من ملايين الدولارات من الموارد غير المتكررة . وتتكون الاحتياجات غير المتكررة من ١١ مليون دولار للتعديلات والتحسينات في الاماكن ، و ٤,١ من ملايين الدولارات لمختلف خدمات الدعم المشتركة ويتبقى مبلغ ٢,٦ من ملايين الدولارات يوزع على الاجزاء الاخرى من الميزانية . وفيما يتعلق بالنمو السالب في الموارد المتكررة البالغ ٢٤,٧ من ملايين الدولارات فإن أكبر عامل بمفرده في هذا الشأن هو تخفيض الاحتياجات بمبلغ ١٣,٣ من ملايين الدولارات فيما يتعلق بسداد قيمة الاصل والفائدة على السندات المستحقة التي أصدرتها الأمم المتحدة وذلك بسبب حلول أجل سداد معظم هذه السندات . وهناك نمو سالب آخر في الموارد قدره ٧,٩ من ملايين الدولارات يعكس تخفيض الاحتياجات فيما يتعلق بسفر الممثلين (٢,٩ من ملايين الدولارات) وسفر الموظفين (٣ ملايين دولار) ، والخبراء الاستشاريين (مليونان من الدولارات) . والمبلغ المتبقي من النمو السالب في الموارد قدره ٣,٥ من ملايين الدولارات هو عبارة عن الاثر الصافي لمجموعة متنوعة من أوجه الزيادة والنقصان موزعة على وجوه أخرى من الإنفاق .

٢٣- وقد أجريت التخفيضات في الاعتمادات المرصودة للسفر والخبراء الاستشاريين عملاً ، إلى حد كبير ، بالتوصيات ٧ و ٢٥ و ٢٨ لفريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى ، كما تقرر في قرار الجمعية العامة ٣١٣/٤١ . وعند استعراض الاحتياجات المستمرة اللازمة للخبراء الاستشاريين وسفر الموظفين ، تم توخي الحرص لدراسة اشر

التخفيضات في الموارد على البرامج . والمقترحات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين وسفر الموظفين تمثل تخفيضات في النمو الحقيقي بنسبة ٢٤,٩ في المائة و ١٢,٨ في المائة على التوالي ، وفيما يلي موجز لتسوية الاعتمادات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين وسفر الموظفين كما وردت في مقترحات الميزانية البرنامجية .

<u>بملايين دولارات الولايات المتحدة</u>		
<u>مفر الموظفين</u>	<u>الخبراء الاستشاريون</u>	
٢٥,٠	٨,٥	اعتمادات ١٩٨٧-١٩٨٦
(١,٤)	(٠,٥)	المواصلة بمعدلات ١٩٨٧ المنقحة
(٢,٠)	(٢,٠)	النمو في الموارد بمعدلات ١٩٨٧
١,٠	٠,٢	التضخم وأسعار صرف العملات
(٢,٤)	(٢,٢)	مجموع الزيادة
<u>٢١,٦</u>	<u>٦,٢</u>	تقديرات ١٩٨٨-١٩٨٩

٤- الاعتماد المخصص لتسوية معدلات التضخم
وأسعار العملات في ١٩٨٨ - ١٩٨٩

٢٤- وفقا للمنهجية المتبعة تم تعديل الاحتياجات من الموارد بمعدلات ١٩٨٧ بزيادتها لتصل الى المعدلات المسقطة للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ . ومع هذا ، فإن ذلك يعني ، فيما يتعلق بأسعار الصرف ، أن التقديرات تعكس الأسعار التي كان معمولاً بها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ بدون تعديل يعكس الأسعار اللاحقة المحققة أو المسقطة . وإذا ثبت أن هناك ضرورة لتعديلات من هذا القبيل فيسقترح ذلك في الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة على أساس الأسعار السائدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ . وفيما يخص التسويات المتعلقة بالتضخم ، فقد رفعت معدلات ١٩٨٧ للتوصل الى اسقاطات الفترة ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ، غير أنها ستكون ، مثلها مثل أسعار الصرف ، رهن الاستعراض في ضوء الخبرة المكتسبة . ويرد في المرفق الرابع تفاصيل المعدلات المستخدمة . وقد طبقت هذه المعدلات مباشرة على التكاليف غير المتعلقة بالموظفين إلا أن المرتبات والتكاليف العامة للموظفين وضعت اسقاطاتها في ضوء ضرورة أن تكون تسويات المقر متفقة مع النطاق الذي يتراوح بين ١٠ في المائة و ٢٠ في المائة من النقاط ، زيادة على الخدمة المدنية المتخذة أساساً للمقارنة . ونتيجة لذلك ، تصبح معدلات التضخم الفعلية المطبقة على مرتبات الفئة الفنية وما فوقها أدنى من المعدلات المستخدمة بالنسبة للتكاليف غير المتعلقة بالموظفين . وعند استعراض الطلب الخاص بتخصيص مبلغ

٩٤ مليون دولار للتخضيم في الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ ، يجدر ملاحظة أن ٥٢,٢ من ملايين الدولارات من هذا المبلغ ، تتعلق بالاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين ، نظرا لما هو متوقع من إدماج بعض فئات تسوية مقر العمل ؛ وعلى هذا النحو ، فستقابلها بالكامل إيرادات تحت باب الإيرادات ١ .

٥- التقديرات المنقحة

٢٥- من المتوقع أن تقدم الى الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة التقديرات المنقحة التالية التي تشمل ، حسب الاقتضاء ، مقترحات برنامجية وادارية ومالية :

(١) الباب ١٥ ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية : (لتعكس نتائج الدورة السابقة للاونكتاد) ؛

(ب) الباب ٢٨ طاء ، لجنة الخدمة المدنية الدولية : (لتعكس المقررات التي اتخذها لجنة الخدمة المدنية الدولية في اجتماعاتها المعقودة في عام ١٩٨٧) ؛

(ج) الباب ٢٢ (التشديد في اديس ابابا وبانكوك) .

دال - المنهجية

٢٦ - عرض على الجمعية العامة خلال دورتها الرابعة والثلاثين ومد تفصيلي لمنهجية اعداد الميزانية البرنامجية المقترحة التي اقترتها الجمعية فاصبحت بذلك هي المنهجية المعتمدة . ويجري منذ ذلك الحين اتباع هذه المنهجية ، مع بعض التحسينات الطفيفة في عملية اعداد الميزانية^(٣) . وقد اعربت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في تقريرها عن تنسيق شؤون الادارة والميزانية بين الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية عن اعتقادها بأنه بالرغم من التباين في ممارسات الميزانية فإنه ينبغي أن يتاح بسهولة تفسير واضح وموجز

(٣) المرجع نفسه ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٦

(A/34/6/Add.1)

للمنهجية المستخدمة في وضع التقديرات ، ربما في وثيقة الميزانية نفسها (A/39/952 ، الفقرة ١٧) . ولذا ، ولغرض تيسير فهم بعض الجوانب التقنية يورد أدناه استعراض موجز لتلك المنهجية .

٢٧ - ونقطة الانطلاق هي الاعتمادات المنقحة (أو التقديرات المنقحة المعتمدة ، بالنسبة لآبواب الإيرادات) كما اعتمدها الجمعية العامة في منتصف فترة السنتين . وهي ، في هذه الحالة بالذات ، الاعتمادات والتقديرات المنقحة التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٢١١/٤١ ألف وباء المؤرخين في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ .

٢٨ - وتمثل الخطوات اللاحقة في وضع أساس الميزانية . وللقيام بذلك تخصص أولا البنود غير المتكررة في فترة السنتين الجارية ، أي البنود المتعلقة بالأنشطة لا يتوقع استمرارها في فترة السنتين القادمة . أما الرصيد المتبقي ، وهو يمثل اعتمادات الميزانية للأنشطة المستمرة ، فتقدر التكاليف المتعلقة به بأسعار ومعدلات سنة الأساس ، أي أسعار ومعدلات سنة ١٩٨٧ في هذه الحالة . ويتم ذلك بإعادة تقدير التكاليف للخطر المتعلق بسنة ١٩٨٦ من الاعتمادات المنقحة بأسعار ومعدلات سنة ١٩٨٧ . كما يتضمن جزء من عملية وضع الأساس ، تعديل عوامل الدوران (أو الخصم بسبب تأخر التوظيف) إلى النسبة القياسية البالغة خمسة في المائة للوظائف الحالية في الفئة الفنية وما فوقها . وكما ذكر أعلاه في الفقرة ١٩ فإن عامل الدوران الذي تبلغ نسبته القياسية ٥ في المائة للفئة الفنية ، قد تمت الاستعاضة عنه في هذا المقترح بنسبة ١٢,٥ في المائة . وفي حالة فئة الخدمات العامة وغيرها من الفئات ، تمت الاستعاضة عن عامل الدوران الذي تبلغ نسبته القياسية صفر في المائة بنسبة ٧,٥ في المائة . وكما يتضح من مناقشة الاحتياجات من الموارد في وثيقة الميزانية بأكملها ، فإن المبالغ المشار إليها محسوبة بمعدلات ١٩٨٧ المنقحة ، أي قبل إضافة اعتمادات التخفيض لسنتي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ .

٢٩ - وفي هذه المرحلة تجرى إضافة البنود الجديدة غير المتكررة (أي الأنشطة المتوقعة القيام بها في فترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ولكنها لا تستمر بعد ذلك) وتقدر تكاليفها بمعدلات ١٩٨٧ المنقحة .

٣٠ - وتتضمن الخطوة التالية بيان النمو ، سلبيا كان أم ايجابيا ، بالنسبة للأساس . ويعبر عن النمو الحقيقي بالدولارات وبالنسب المئوية ، وكلاهما يحسب بمعدلات ١٩٨٧ .

٣١ - وتقدم تفسيرات ومبررات لكل من الأساس والنمو . وتشمل التفسيرات ، التي تقدم عادة تحت وجوه الانفاق الرئيسية ، العنصرين معا ، مع التركيز بشكل خاص على التغييرات في عدد الوظائف او رتبها وفي بعض فئات الانفاق مثل المساعدة المؤقتة والخبراء الاستشاريين والسفر ، كما اوصت بذلك اللجنة الاستشارية في تقريرها عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٤) .

٣٢ - وأسعار الصرف المستعملة في التقديرات الحالية هي نفسها التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين على اساس تقرير الاداء الاول للميزانية البرنامجية لفترة السنتين الحالية . بيد انه يمكن استكمال هذه المعدلات ، قبيل نهاية الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة بحيث تعكس أحدث أسعار الصرف في قرار الاعتمادات لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

٣٣ - وإثر وضع الأساس المعاد تقييمه ونمو الموارد المقترح ، وكلاهما بأسعار منة الأساس (١٩٨٧) يضاف ، وفقا لمبدأ الميزنة الكاملة الذي اقترته الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين ، تأثير التضخم المتوقع لسنتي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ على المجموع . ويرد في المرفق الرابع لهذه المقدمة بيان معدلات التضخم المقترحة فيما يتعلق بمقار العمل الرئيسية . وسيتم استكمالها ، مع أسعار الصرف ، قبيل نهاية الدورة .

٣٤ - وقد أوردت الدلائل المتعلقة بالموارد الخارجة عن الميزانية للعلم وهي تمثل أحسن التقديرات المتوفرة لتكاليف تنفيذ البرامج الممولة من هذه الموارد في حدود المبالغ المتوقع توفرها خلال فترة السنتين . وينتج عن ذلك ان البرامج والنواتج التي سيتوفر لها تمويل هي وحدها التي سيتم تنفيذها . ويرد في المرفق الثامن تلخيص لتلك الموارد الخارجة عن الميزانية ؛ وهي مقسمة ، لفرض التفريق ، الى (أ) أموال من المتوقع توفرها للدعم الفني والاداري ، وتمثل قدرة اضافية للامانة العامة لتنفيذ البرامج أو أداء الخدمات بما في ذلك دعم المشاريع التنفيذية لفائدة دول اعضاء منفردة أو مجموعات من الدول الاعضاء ، و(ب) اموال من المتوقع توفرها لتنفيذ المشاريع التنفيذية نفسها .

(٤) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٨ (A/32/8)

و Add.1) الفقرة ٣٠ .

٢٥ - ويجدر ذكر جانبين آخرين هما : أولاً مفهوم الخدمات المشتركة غير الموزعة على البرامج ، وثانياً ، عدد معين من بنود الانفاق المدرجة منفردة في الميزانية ولكنها تدار بصفة شاملة .

٢٦ - وفيما يتعلق بالخدمات المشتركة غير الموزعة على البرامج ، فإن هذه الخدمات تشمل بوجه عام فئات نفقات مصروفات التشغيل (مثل صيانة الاماكن والمعدات والمرافق) واللوازم والمقتنيات . ورغم انها مدرجة في الميزانية تحت بند خدمات الدعم ذات الصلة فمن الواضح تماما انها تتعلق في الوقت نفسه بالبرامج الفنية . وفي بعض الحالات توجد فئات انفاق محددة جيداً داخلة لميزانية تديرها البرامج . ومن أمثلة ذلك تكاليف المكالمات الهاتفية البعيدة المدى التي تبين في المقر أن من الأفضل - للتحكم في النفقات - تحديد نصيب كل وحدة تنظيمية من هذه المكالمات بدلاً من ادراجها تحت بند الخدمات المشتركة .

٢٧ - والاسباب الداعية لإدارة فئات النفقات الأخرى إدارة شاملة أو مركزية ، هي اسباب مماثلة أي كفاءة التكاليف وفعالية التكاليف . وتشمل هذه الفئات (أ) الطباعة والتجليد الخارجيين اللذين يشرف عليهما مجلس المنشورات (أنظر الفقرة ٢٩ - ٧) ، (ب) وبرنامج استبدال معدات تجهيز النصوص الذي يديره مجلس الابتكارات التكنولوجية . ويعمل المجلسان في مستوى الأمانة العامة ويعملان بوصفهما هيئتين استشاريتين للأمين العام . ويقدم هذان المجلسان أيضاً المساعدة إلى مجلس تخطيط البرامج وميزنتها .
